دور النافذة الواحدة للاستثمار في الحد من الفساد الإداري

د. عمر جبار احمد
جامعة ديالى
كلية الادارة والاقتصاد
omarjabar@uodiyala.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.S.7

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/١٥ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/١٥

المستخلص

تعد دائرة النافذة الواحدة للاستثمار البوابة الرئيسية للتواصل مع المستثمر وتوفير بيئة استثمارية مناسبة له، وتهدف الى تطوير بيئة الاستثمار وتحفيز المشاركة الحقيقية للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إزالة كافة العقبات البيروقراطية وتسهيل مهمة المستثمر بالحصول على الامتيازات الممنوحة له بموجب قانون الاستثمار النافذ وتوفير الاجابات على الاستفسارات المقدمة من قبل الجهات المستثمرة او الراغبة في الاستثمار.

وفي ظل وسائل التكنولوجيا الحديثة تعد النافذة الواحدة أفضل وسيلة للحصول على الفرصة الاستثمارية دون الإجراءات الإدارية الروتينية والبيروقراطية والتعرض للمستثمر وابتزازه من أجل منح الموافقات الأصولية للحصول على الاجازة الاستثمارية، وبالتالي فإنها تعد وسيلة فعالة للحد من الفساد الإداري وتحقق الشفافية الإدارية وتعمل على ترشيق وتبسيط إجراءات العمل الإداري وتحقق وسائل كفيلة من أجل السرعة في منح الفرص الاستثمارية وفق مدد حددها القانون وتحد من الفساد الإداري وصوره.

الكلمات المفتاحية: النافذة الواحدة، الفساد الإداري، الاستثمار.

The Role of the Single Window for Investment in Reducing Administrative Corruption

Omar Jabbar Ahmed
University of Diyala
Administration & Economics
omarjabar@uodiyala.edu.iq

Abstract

The Single Window Investment Department is considered the main gateway to communicate with the investor and provide an appropriate investment environment for him. It aims to develop the investment environment, stimulate real participation of the private sector, encourage local and foreign investments by removing all bureaucratic obstacles and facilitate the investor's task by obtaining the privileges granted to him under the effective investment law and providing answers, Inquiries submitted by investors or those wishing to invest.

In light of the means of modern technology, the single window is the best way to obtain the investment opportunity without the routine and bureaucratic administrative procedures and exposing and blackmailing the investor in order to grant the original approvals to obtain the investment license, and therefore it is an effective way to reduce administrative corruption and achieve administrative transparency and works to streamline and simplify work procedures Administrative and achieving sufficient means in order to speed up the granting of investment opportunities according to the periods specified by the law and limit administrative corruption and its forms.

Key words: Single Window, Administrative Corruption, Investment.

المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد الإداري من المشكلات الهامة التي تعوق التنمية في الدول النامية، فعلى الرغم من الدعوة المتكررة من أجل تحقيق مستويات عالية من السلوك الأخلاقي في الخدمة العامة، وصدور عدد لا يحصى من القواعد والمواثيق والتشريعات لدعم ذلك؛ فإنه عند الممارسة يسود انتهاك في تلك القواعد والتشريعات بدرجة ملحوظة تؤثر بصورة واضحة على الإصلاح الاقتصادي والتنموي، وتؤدي إلى تداعيات كثيرة تُعرض قطاع المواطنين للضياع وتُحَطّم معنوياتهم، وتؤدي إلى فقدان الثقة بالجهاز الإداري بل وحتى النظام السياسي برمته[1].

وبالتالي فإن اتجاه الدول النامية والمتقدمة إلى الأخذ بأنظمة الحكومة الالكترونية وإدخال وسائل التكنلوجيا الحديثة في الأعمال الإدارية هو لتحقيق هدفين رئيسيين وهما، تحقيق تقدم الإدارة في أداء الخدمات الإدارية بالسرعة الممكنة وبالوقت القياسي وتقديمها للأفراد دون جهد أو تعب، كما يحدث في جهات الإدارة التقليدية، والحد من الفساد الإداري والمالي ومنع الابتزاز لطالبي الخدمات الإدارية وتحقيق المكاسب الشخصية للموظفين من تلك الأعمال الإدارية.

إن مجال الاستثمار هو مجال عالمي وواسع ويحقق تنمية وتقدم للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإن تحسين بيئة الاستثمار عن طريق الاخذ بوسائل التكنلوجيا الحديثة في الأعمال الإدارية الاستثمارية والالتزام بالتوقيتات الزمنية يعد من أهم وسائل جذب المستثمرين سواء مستثمر داخلي أو المستثمرين الاجانب ويقدم ويطور هذا المجال بما يحقق تقدم الدولة وتطورها وصولاً الى مطاف الدول المتقدمة.

إن النافذة الواحدة يعد من وسائل الإدارة الحديثة في مجال الاستثمار والحصول على الفرص الاستثمارية، وهو نظام الكتروني حديث يدير عملية الفرصة الاستثمارية من مرحلة الحصول على الموافقات الاصولية الى مرحلة الاعلان عنها ومنحها لمن يستحقها من المستثمرين، إذ يتم بداية الحصول على الموافقات الاصولية للفرصة الاستثمارية عن طريق مخولي الجهات الإدارية ذات العلاقة المرتبطين بقسم النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار، وضمن مدد زمنية نص عليها قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، ومن ثم يتم الإعلان على تلك الفرصة الاستثمارية ويتم التقديم عنها عن طريق النافذة الواحدة ودراستها واحالة الفرصة الاستثمارية ضمن مدة قانونية ويتم احالتها الى المستثمر، وهي وسيلة فعال في حال تم تفعيلها بصورة كاملة وصحيحة تحد من الفساد الإداري والتعرض للمستثمر من أجل منح الموافقات الاصولية ويكون الحد من الفساد عن طريق الشفافية الإدارية وتبسيط وترشيق إجراءات العمل.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في ان الإدارة المتقدمة والمتطورة التي تعتمد على وسائل التكنلوجيا في أعمالها تعد من اساسيات تقدم الدولة وتقديم افضل الخدمات للأفراد والمجتمع، أما في مجال الاستثمار فإن الاخذ بنظام متقدم ومتطور يعد وسيلة أساسية لازدياد الاستثمار وتشجيعه واستقطاب الاستثمار الأجنبي، بالاعتماد على الانظمة التكنلوجيا الحديثة والالتزام بالتوقيتات لمنح الفرصة الاستثمارية والاهم من ذلك هو منحها دون ابتزاز أو تحقق صور الفساد الإداري واستغلال المستثمر لغرض منح الفرصة الاستثمارية.

(١) أفندي، عطية حسين، اتجاهات جديدة في الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٥.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث الأساسية في مدى اعتبار النافذة الواحدة وسيلة للحد من الفساد الإداري في مجال الاستثمار، وما يتفرع من المشكلة الرئيسية من مشكلات فرعية نبحثها، في معرفة ماهية نظام النافذة الواحدة وما يحققه من منفعة في الاستثمار، وهل ان نظام النافذة الواحدة في مجال الاستثمار مفعل في الوقت الحاضر، وهل تسير إجراءات منح الفرصة الاستثمارية وفق التوقيتات الزمنية التي نص عليها القانون، وهل تحد من الفساد الإداري في الوقت الحاضر، مشكلات يتم دراستها في بحثنا.

هدف البحث:

لعل من أهم أهداف البحث هو السعي الى تفعيل تلك النافذة الواحدة والالتزام بالتوقيتات والإجراءات التي تتطلبها تلك النافذة من اجل القضاء على البيروقراطية الإدارية والإجراءات الإدارية المطولة والمعدة في منح الموافقات والفرصة الاستثمارية وتحقيق الهدف الاساسي في وسيلة للحد من الفساد الإداري داخل الإدارة.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا عن المنهج التحليلي والنقدي، وهو تحليل النصوص القانونية والاطلاع على الإجراءات والمتطلبات القانونية لتفعيل نظام النافذة الواحدة في مجال الاستثمار والعمل به كوسيلة للحد من الفساد الإداري، والنقد للإجراءات التي لم تاخذ بها الإدارة من أجل تفعيل تلك النافذة بصورة صحيحة من أجل منح الفرص الاستثمارية وفق القوانين النافذة.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مبحثين، نتناول في المبحث الأول دراسة النافذة الواحدة ومبادئ قيامها، إذ نتعرف عن النافذة الواحدة ومهامها في المطلب الأول، والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها تلك النافذة في المطلب الثاني، ثم ننتقل الى المبحث الثاني الذي نتناول فيه دراسة الوسائل التي تحد الفساد الإداري من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة، وسوف نتعرف عن الشفافية الإدارية في المطلب الأول، وتبسيط وترشيق إجراءات العمل في المطلب الثاني وكما يأتي:

المبحث الأول: النافذة الواحدة ومبادئ قيامها:

لم تقف الدول اليوم امام تقدم وتطور الأجهزة الإدارية، في رفع المستوى الإداري والوظيفي من أجل تقديم أفضل الخدمات للأفراد وتحقيق النفع العام داخل الدولة، فإدخال وسائل التكنلوجيا الحديثة داخل الإدارة يطور ويقدم من مستوى الخدمات بل ويسرع في الإجراءات والروتين المتبع في تقديم الخدمات للأفراد وعلى كافة الاصعدة داخل الدولة.

إذ دخل العالم ضمن آفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنيات المعلومات والاتصالات، الذي كان منذ زمن قريب فات من المستحيلات، والذي بدوره قد غير المفاهيم والأساليب في التعاملات على الصعيدين الدولي بين الدول وعلى الصعيد الداخلي بين الإدارة والأفراد، إذ اجتاحت الثورة المعلوماتية الدول المتقدمة التي تمثل العصب الأساسي في

جميع أوجه الحياة، واتبع ذلك التغيير نهجاً وأسلوباً مختلفاً في إدارة أجهزة الدولة وعلاقتها بالأفراد وتحت مسمى الحكومة الالكترونية[١].

فالحكومة الالكترونية هو نمط جديد ومتطور للإدارة تهدف من خلاله رفع المستوى المؤسساتي والكفاءة الإدارية، فضلاً عن تقديم أفضل الخدمات للأفراد من قبل تلك المؤسسات بعيداً عن النمط الدارج في الحصول على الخدمات، وإنما انجاز تلك المعاملات بوسائل الكترونية كالهاتف الخلوي والانترنت وبسرعة وفعالية، ففي ظل التغييرات المتسارعة في كافة مجالات الحياة ومنها العلم والمعرفة التي قدمت بدورها كم هائل من المعلومات التي تعد اللبنة الأساسية في تفوق الإنسان وتطوره في كافة مجالات الحياة لاسيما المتعلقة في احتياجاته اليومية والعلمية والثقافية، لذلك أصبح من الضروري أن تكون هنالك قدرة على استرجاع تلك المعلومات وتبويبها لخدمة البشرية وفق أنظمة متقدمة ومتطورة تهدف على تحسين أداء الجهاز الحكومي وترشيداً لعملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب وتوفير الخدمات بشكل أسرع[٢].

لذلك فإن نظام النافذة الواحدة في مجال الاستثمار هو أحد وسائل الحكومة الالكترونية التي يمكن من خلاله المستثمر تخطي الوسائل القديمة في الحصول على الفرصة الاستثمارية، بوسيلة حديثة ومتقدمة وبنظام الالكتروني متطور للحصول على تلك الفرصة الاستثمارية، وسوف نتناول دراسة التعريف بالنافذة الواحدة وأهم مبادئ قيامها وعلى مطلبين كما يأتي:

المطلب الأول: تعريف النافذة الواحدة:

ويقصد بها الدخول إلى الهيئة وانجاز كافة المتطلبات في الحصول على الفرصة الاستثمارية من محطة واحدة أو باب واحد، وضمن الاستراتيجيات الخاصة بعملية التحفيز والاستقطاب ذات الطابع الإداري أو الاجرائي، إذ أن المستثمر بموجب تلك النافذة يستطيع أن يحصل على الإجازة الاستثمارية من تلك النافذة دون مراجعة الدوائر المعنية بالموافقة على منح المستثمر للإجازة، وإن تحقق هيئة الاستثمار متطلبات تلك النافذة بجمع كل الأطراف المعنية بمنح الموافقات على الإجازة الاستثمارية في مكان واحد، مما يحقق تشجيعاً للاستثمار والمستثمر وأبعاده عن كل أشكال الابتزاز والمساومات في منح الموافقات[٣].

فالنافذة الواحدة تحقق فكرة أساسية وهامة وهي اتصال المستثمر مع كيان واحد للحصول على كافة الأوراق اللازمة في عملية مبسطة ومنسقة واحدة، بدلاً من الاضطرار والذهاب في متاهات الجهات الحكومية من أجل اكمال الموافقات الأصولية، متعرضاً إلى أشد أنواع الفساد الإداري في الحصول على تلك الموافقات.

لقد نظم قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ تلك النافذة وجعلها كوسيلة للحصول على الموافقات الأصولية في منح الفرص الاستثمارية من الجهات المعنية، كما وبين القانون المدد الزمنية للرفض أو الموافقة أو التعديل من قبل تلك الجهات من أجل عدم التأخر في منح الإجازة، وقد

(١) القريشي، عمر موسى جعفر، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، ٢٠١٢، ص١٢.

(٢) الملا، عبدالرحمن مصطفى والياسري، مها طالب نوح، دور الحكومة الالكترونية في الأداء المؤسسي، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٠٩، المجلد ٢٤، ٢٠١٧، ص٧٠؛ وكذلك ينظر: بن يونس، عمر محمد، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه، ط٢، مكتبة عبد الحميد شوهان العامة، عمان، ٢٠٠٤، ص١٩٩.

(٣) الفضل، مؤيد عبدالحسين والرماحي، حنان عبدالامير، دور النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢، المجلد ٩، السنة ١١، ٢٠١٥، ص١٤٧.

حددت بمدة (15) يوماً[١]، وعلى مندوب الجهات الحكومية الحصول على الإجابات خلال تلك المدة من أجل عدم التأخر في منح الإجازة الاستثمارية، وقد أوصى القانون تسليم الطلبات والبت بها يكون عن طريق النافذة الواحدة فقط، ومع وجود النافذة الواحدة وإجراءاتها لابد من التظافر والتعاون من الجهات الحكومية الأخرى من أجل انجاحها وإلغاء الإجراءات البيروقراطية التي تؤثر وتؤخر منح الاجازة الاستثمارية[٢].

مهام النافذة الواحدة[٣]:

حسب ما جاء بقانون الاستثمار العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل تتولى دائرة النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين المسؤوليات أدناه:

١. استلام طلبات الاستثمار ودراستها والتحقق من مدى استيفائها للشروط المنصوص عليها بموجب القانون ونظام الاستثمار.
٢. مفاتحة الدوائر والجهات القطاعية ذات العلاقة واستحصال الموافقات الاصولية اللازمة لإصدار إجازة الاستثمار ولمتابعة تنفيذ الأنظمة والتعليمات.
٣. مفاتحة الجهات ذات العلاقة لغرض تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية.
٤. بعد إصدار الاجازة الاستثمارية تتولى مسؤولية متابعة المشاريع الاستثمارية واعداد موقف نسب الانجاز وحالات التلكؤ وفقاً للجدول الزمني المقدم مسبقا من قبل المستثمر.

المطلب الثاني: المبادئ الاساسية التي تقوم عليها النافذة الواحدة:

تسعى الدول المتقدمة وحتى الدول النامية في مجال تحسين مستوى تقديم الخدمات إلى التحول إلى الحكومة الالكترونية واستخدام النافذة الواحدة في مجال تقديم أفضل الخدمات، وتلك النافذة تقوم على مبادئ أساسية ولابد التخطيط والتصميم من الدول والتشجيع من أجل توحيد مجمل الخدمات بنافذة واحدة لحل كافة المشاكل المتعلقة بتقديم الخدمات[٤]، وتتمثل المبادئ بما يأتي:

---

(١) المادة (٢٠ / أولاً) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (أولاً– تقوم الهيئة باصدار اجازة الاستثمار من خلال انشاء نافذة واحدة تضم مندوبين مخولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة.
ثانياً– أ. تتولى الهيئة من خلال النافذة الواحدة مفاتحة الجهات القطاعية عن طريق مندوبيها المخولين المشار إليهم في البند (أولاً) أعلاه بشأن استحصال موافقتها على المشروع الاستثماري وعلى تلك الجهات اصدار قرارها بالموافقة أو الرفض أو طلب التعديل خلال مدة (**15**) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها ويلتزم مندوب الجهات الحكومية باستحصال الاجابة خلال تلك المدة ويعد عدم الرد من الجهة المطلوب منها الرأي خلال المدة أعلاه موافقة، وفي حال الرفض يجب أن يكون مسبباً.
ب. للنافذة الواحدة في حالة مرور المدة المشار إليها بالفقرة (أ) من البند (ثانياً) أعلاه أو في حالة الرفض غير المسبب أو الرفض التعسفي من قبل الجهات القطاعية أن تقدم توصيتها بمنح الاجازة الاستثمارية الى رئيس الهيئة المعنية أو مجلس الإدارة حسب الأحوال بغية إصدارها وفقاً لهذا القانون).

(٢) الفكيكي، علي محمود، نحو بيئة استثمارية جاذبة، بحث منشور، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد ١٤، الجزء الثاني، ٢٠١٠، ص٨ .

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر: دائرة النافذة الواحدة، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار، آخر زيارة للموقع ٢٠٢٣/٣/٢٣.
https://investpromo.gov.iq/ar/one-stop-shop/

(4) David Cameron British, Barry O'Farrell, Transforming the citizen experience One Stop Shop for public services 2012:7 & John, Frank, Amanda, and Kirsty, "Critical Factors in the Success of One Stop Shops as a Model of Service Delivery within Rural Locations" 2007:32.
نقلاً عن : الفضل، مؤيد عبدالحسين والرماحي، حنان عبدالامير، المصدر السابق، ص١٤٩.

١. **الاستماع للعملاء:** ويعني الاستماع للعملاء والتواصل معهم، وهو ينطوي على إيلاء اهتمام وثيق لاحتياجاتهم وفهم كيف يمكنك مساعدتهم على تحقيق أهدافهم، وفي مجال الاستثمار يكون باستقبال المستندات الخاصة بالتقديم على الفرصة الاستثمارية والتواصل بشأن وجود نقص أو تعديل بشأن تلك المستمسكات.
٢. كسر الحواجز.
٣. التحسين المستمر من خلال ملاحظات وشكاوي العملاء.
٤. معايير الخدمة تتمحور حول تحديد العملاء ومتطلبات العمل.
٥. تمكين متخذي القرار في النافذة من السيطرة على سير العمل وتسهيل الإجراءات ليتمكنوا من تخفيف الأعباء الإدارية.

في ضوء المبادئ السابقة فأن الدولة تسعى جاهدة الى تذليل كافة العقبات من أجل إنجاح النافذة الواحدة، بل لابد أن تكون هنالك استعدادية تامة ودعم واسناد وتذليل العقبات من أجل اتمام كافة الأعمال الإدارية داخل الدولة عن طريق تلك النافذة، باعتبار ان أعمالها تتم بسهولة وانسيابية وسرعة وتمنع الكثير من الابتزازات والمضايقات التي قد تصاحب العمل الروتيني عند اتمام أي عمل داخل مؤسسات الدولة، ولعل أبرزها موضوع بحثتنا في مجال الاستثمار كون إن ذلك المجال هو مجال حساس وحيوي وإن أكثر الأعمال والفرص الاستثمارية قد تمنح أي مستثمرين أجانب، وبالتالي انجاح نظام النافذة الواحدة يعد نظام أساسي وحيوي لاستقطاب المستثمر الأجنبي، كما أن منفذي النافذة الواحدة لابد أن يسعون إلى تحقيق أهداف تلك النافذة المتمثلة بما يأتي:

١. السرعة في تقديم الخدمات من ناحية تقديم الأوراق الثبوتية والبت بها ومنح الخدمة الإدارية.
٢. إشراك المستفيد من الخدمة بتلك الخدمة والاطلاع على تفاصيل سريان المعاملة وصولاً إلى البت بها.
٣. الاستجابة والمعالجة السريعة لأي عمل حيوي يخدم المستفيد ويلبي خدماته من إضافة الأوراق الثبوتية أو تعديلها، وكذلك تحديث النظام بما يتطلب السرعة في إتمام الأعمال.
٤. التأكيد للعميل بأن النافذة الواحدة فعالة وتجري العمل فيها وفق برنامج متكامل، يسعى الى إتمام عملية منح المستفيد الخدمة الإدارية، وليس إدارة معاملته فقط.
٥. أن تكون هنالك خبرة وعلمية من قبل مديري تلك النافذة لضمان استمرارية الخدمة المقدمة وبصورة سريعة وسليمة وتضاهي أو تفوق الخدمات المقدمة في القطاع الخاص.
٦. أن يكون هنالك قنوات متعددة لاختيار لتقديم أفضل الخدمات، ويمكن عن طريقها الحصول على خدمات إدارية متعددة بنفس الوقت عن طريق تلك النافذة.

المبحث الثاني: وسائل النافذة الواحدة للحد من الفساد الإداري:

يعد الفساد الإداري آفة مجتمعية، عرفتها المجتمعات الإنسانية، وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا، وهي اليوم موجودة في كافة المتجمعات الغنيّة منها والفقيرة، والمتعلمة والأمّيّة، القويّة والضعيفة. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية، أو معنوية، يعتقد في نفسه أنه ليس له حق فيها ولذلك يسعي إليها، لذا فهو يلجأ إلى وسائل غير سويّة للوصول لها، منها إقصاء من له أحقّيّة فيها، ومنها أيضاً الحصول عليها عن طريق الرشوة، أو بالوصول إلى من بيده الأمر عن طريق آخر هو المحسوبية، والواسطة عند ذوي الشأن. لقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص في آفة الفساد الإداري والعقاب

المشين عليها؛ لأنها تكون عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات[١]؛ لذا اعتبر ارتفاع مؤشر الفساد الإداري في أي مجتمع كدليل على تأخُر البلد، وتدني فعالية الرقابة الحكومية، وضعف القانون وغياب التشريعات الفعّالة فيه، في الوقت الذي اعتبر فيه انخفاض مؤشر الفساد كدليل على تقدّم البلاد، وقوة القانون، وهيبته وفعالية التشريعات، ووجود رقابة فاعلة ومؤثرة فيه[٢].

ويعرف الفساد بأنه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يحققها بطريقة غير مشروعة، أو أنه سلوك غير رسمي وغير شرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. كذلك يعرَّف على أنه سلوك ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطته، في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات؛ لتحقيق منفعة لنفسه أو لذوبه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة[٣].

إن بناء نظام إداري متطور تدخل فيه وسائل التكنلوجيا الحديثة، يستطيع من خلاله الفرد طالب الخدمة الإدارية أن يحصل عليها دون مراجعات وروتين إداري قاتل، يحصل على تلك الخدمة دون أن يكون هنالك ضغوط من قبل مانحي تلك الخدمة أي العاملين في جهة الإدارة من أجل تحقيق مكاسب شخصية يعد بحد ذاته وسيلة من وسائل الإدارة الحديثة للحد من الفساد الإداري داخل الدولة.

إن تفعيل نظام النافذة الواحدة بصورة قانونية ورسمية يحد بصورة كبيرة من الفساد المالي والإداري في مجال الفرص الاستثمارية، فالمستثمر في الوقت الحاضر وعندما يحاول الحصول على الفرصة الاستثمارية، يسير هو بإجراءات الموافقات الاصولية على تلك الفرصة من قبل الجهات والدوائر الحكومية ذات العلاقة من أجل السرعة في إكمال إجراءات منح الرخصة الاستثمارية، وبالتالي فهو قد يتعرض لأنواع الابتزاز والرشى من قبل بعض العاملين في تلك الجهات من أجل منح الموافقات الأصولية، وفي حال عدم مراجعته إلى تلك الجهات فإن تلك الموافقات الأصولية قد تتأخر في بعض الوقت بحدود ثلاثة إلى ستة أشهر، والبعض الآخر قد لا يتم الاجابة على تلك الفرص الاستثمارية بالموافقة، وأن عدم وجود سقف زمني للإجابة هو عدم تفعيل نظام النافذة الواحدة بصورة صحيحة ولا توجد أي صلاحية للمندوب المرتبط بالنافذة للبت بالطلبات ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، مما يضطر إلى مراجعة تلك الدوائر من أجل السرعة في الحصول على الموافقات متعرضاً بذلك للروتين والبيروقراطية الإدارية واشد أنواع الفساد الإداري[٤].

وبالتالي فإن النافذة الواحدة تسعى إلى الحد من الفساد الإداري في مجال الاستثمار عن طريق وسائل تتمثل بما يأتي:

أولاً: الشفافية الإدارية:

إن الشفافية بشكل عام تعني، الكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بجهة ما وإتاحتها أمام الجمهور للاطلاع عليها، ولكي يتم معرفة وفهم ما يصدر من قرارات صادرة عن تلك الجهة، أما

(١) احمد، عمر جبار، ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٩، ص١٧.
(٢) عبداللطيف، سامر مؤيد، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، كربلاء، العدد ١، السنة ٦، ٢٠١٤، ص١١٦.
(٣) بوادي، حسنين المحمدي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٣.
(٤) لقاء مكتوب مع مدير قسم النافذة الواحدة – هيئة الاستثمار المهندس عماد احمد فرهود، العراق، ٢٠٢٣/٣/٢٦.

الشفافية الإدارية في تعني أن تعمل جهة الإدارة بشكل مكشوف أمام الرأي العام ليتم مراقبة ومتابعة أعمال الإدارة وابتعادها عن هدر المال العام أو أي مخالفات متعلقة بالفساد الإداري أو المالي(١).

ويعد تطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية والنافذة الواحدة من أهم طرق تعزيز الشفافية الإدارية في العمل ووسيلة فعالة للحد من جرائم الفساد الإداري، إذ أنها تعزز الشفافية الإدارية من خلال اطلاع الجمهور على كافة المعلومات والوثائق الإدارية التي تنفع الجمهور من خلال وسائل التكنولوجيا ومن السهولة جداً الحصول عليها متلافيا الجهد والوقت الطويل والروتين الإداري القاتل في سبيل الحصول على تلك الوثائق من جهة الإدارة التقليدية(٢).

وبالتالي فإن الشفافية الإدارية تعني، المصداقية، والافصاح، والوضوح، والمشاركة، وهو ما تحققه النافذة الواحدة، فبعد أن تحصل على كافة الموافقات الاصولية للفرصة الاستثمارية يتم الإعلان عن تلك الفرصة عن طريق النافذة الواحدة بصورة واضحة وصريحة وتفصح عن كافة الموافقات الأصولية، وبصورة واضحة لا تقبل الشك، وتستقبل بذلك المتقدمين لتلك الفرصة الاستثمارية عن طريق الموقع الالكتروني للهيئة، وفي حال وجود نقص في الأوراق المقدمة يتم إشعار المستثمر بذلك لكي يتم اتمام النقص بغية دراسة العروض المقدمة والبت بالإحالة للمستثمر للفرصة الاستثمارية بصورة واضحة وصريحة وشفافة وعن طريق الموقع الالكتروني وبالإمكان من له الحق الاعتراض عن تلك الاحالة وفق الطرق والاساليب القانونية.

ثانياً: ترشيق وتبسيط إجراءات العمل:

وتعد من أهم وسائل النافذة الواحدة في تقديم افضل الخدمات الإدارية للمستفيد هو ترشيق وتبسيط إجراءات العمل الإداري عن طريق عاملين وهما إدارة الوقت وفق فترات زمنية محددة وتقليل إجراءات العمل والروتين الإداري حتى تحقق النافذة الواحدة أهدافها، والتقليل من إجراءات العمل الروتينية النابعة من تعليمات الإدارة العليا التي يلتزم بها العاملون في الإدارة، مما يشعر الموظف والمواطن بأنهم عبيداً لتلك التعليمات التي هي أصلاً لخدمتهم ولابد من الالتزام بها مما يطول في الإجراءات الإدارية ولا تحقق متطلبات النافذة الواحدة(٣).

إن مواعيد البت بالموافقات الأصولية للفرصة الاستثمارية والتحضير لها والاعلان عليها والتقديم على تلك الفرصة لحين منحها للمستثمر وردت في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، إذ حدد القانون في المادة (٢٠/ ثانياً/ أ) المدة اللازمة لبت المندوب عن الجهات المرتبطة بالنافذة بالموافقة أو الرفض مع التسبيب للمشروع الاستثماري ومنح الفرصة الاستثمارية بمدة (15) يوماً، وفي حال عدم التسبيب مع الرفض فإن الهيئة تعتبر تلك موافقة من المندوب وتستطيع تخطي موافقته، ثم تنتقل إلى المدة المعطاة للمستثمر للتقديم عن تلك الفرصة الاستثمارية عن طريق النافذة الواحدة وبعد اكمال الإجراءات والاعلان عليها والمحددة بمدة (45) يوماً للبت بتلك المدة ومنح الاجازة الاستثمارية وحسب المادة (٧/جـ) من قانون الاستثمار العراقي، لذلك فإن

(١) حماد، رافد محمد وأسود، عبد رزيج، الشفافية الإدارية في العراق واقعها وطرق تعزيزها، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢، الجزء الأول، تموز، ٢٠٢٢، ص٢٨٣.

(٢) علي، توركان ابراهيم، الحكومة الالكترونية وأثرها على ابرام العقود الالكترونية، بحث منشور، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد ٣٩، المجلد ١٠، ٢٠٢١، ص٤٤٧.

(٣) الفضل، مؤيد عبدالحسين والرماحي، حنان عبدالامير، المصدر السابق، ص١٤٢ وما بعدها.

تحديد تلك المدة بموجب نص القانون تعد من أهم متطلبات انجاح النافذة الواحدة وتسيرها بصورة قانونية تبعد عنها شبهات الفساد الإداري.

إن السير بالمدد القانونية للنافذة الواحدة والبت بالطلبات، يتطلب إعطاء الصلاحيات للمندوبين المكلفين بمهام المتابعة للنافذة الاستثمارية الواحدة من قبل دوائرهم لمنح الموافقات، إذ لابد أن تكون صلاحياتهم واسعة ممنوحة لهم بموجب القانون من الوزير أو رئيس الدائرة غير المرتبطة بالوزارة من أجل البت بالطلب بالموافقة أو الرفض ضمن المدة القانونية، أما إن يتأخر المندوب ويتجاوز المدة المحددة البالغة (15) يوماً لأخذ موافقه الوزير أو رئيس الدائرة غير المرتبطة بالوزارة ماراً بالإجراءات الإدارية التقليدية والروتين الإداري من كتب المفاتحات من الدوائر المعنية للوزارة وبالعكس، فهو لا يحقق مبدأ الوقتية والإجراءات المبسطة لإنجاح وتفعيل النافذة الواحدة من أجل منح الفرص الاستثمارية، وقد يصاحب ذلك التأخير في دوائر منح الموافقات الى تحقق الفساد الإداري من أجل منح الموافقات والتسريع بها[1].

الخاتمة:

من خلال البحث في أهمية النافذة الواحدة الاستثمارية ودورها في الحد من الفساد الإداري في مجال منح الفرصة الاستثمارية توصلنا الى نتائج وتوصيات تتمثل بما يأتي:

أولاً: النتائج:

١. إن النافذة الواحدة تعد من أهم أساليب الإدارة الحديثة في إتمام الأعمال الإدارية في مجال الاستثمار ومنح الفرص الاستثمارية بصورة متطورة وحديثة وتقضي على إجراءات الإدارة التقليدية والروتين الإداري القاتل.

٢. عدم الالتزام بالنصوص القانونية التي جاء بها قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تفعيل النافذة الواحدة، وعدم الالتزام بالتوقيتات للحصول على المنحة الاستثمارية، فضلاً عن عدم الالتزام من قبل مندوبي الدوائر ذات العلاقة المرتبطين بالنافذة بمنح الموافقات الاصولية من دوائرهم ضمن المدة القانونية كونهم ليسوا ذوي صلاحيات مطلقة بحدود منح الفرص الاستثمارية.

٣. تعد النافذة الواحدة وسيلة متطورة وحديثة تمنح وتحد من كافة صور الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك بين الموظف والمستثمر، فهي حال تفعيلها بصورة سليمة تحقق الشفافية الإدارية وترشيق وتبسيط إجراءات العمل وتحد من مراجعة المستثمر للجهات الإدارية لغرض الحصول على الموافقات الاصولية وصولاً إلى دائرة الاستثمار لغرض التقديم ومنح الفرصة الاستثمارية وبالتالي تعد وسيلة فعالة في الحد من الفساد الإداري.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة اتخاذ الآليات المختلفة وتوجيه الدعم الكامل من قبل الحكومة للعاملين في تنفيذ وتقديم خدمات النافذة الواحدة والتأكيد على جهات الاستثمار كافة على الالتزام بتفعيل ذلك النظام والالتزام بالتوقيتات الزمنية التي نص عليها القانون من أجل منح إجازة الاستثمار دون قيود أو تأخير من قبل الجهات ذات العلاقة.

(١) لقاء مكتوب مع مدير قسم النافذة الواحدة – هيئة الاستثمار المهندس عماد احمد فرهود، العراق، ٢٠٢٣/٣/٢٦.

٢. منح مندوبي الجهات الإدارية المرتبطين بنظام النافذة الواحدة صلاحيات واسعة في مجال منح الموافقات الاصولية في مجال الاستثمار وتكون تلك الصلاحيات ممنوحة من الوزير للجهات المرتبطة بوزارة أو رئيس الجهة المستقلة غير مرتبطة بوزارة، وذلك من اجل السرعة في منح الموافقات الاصولية ضمن المدة القانونية، وتلافي مراجعة المستثمر الى تلك الجهات من اجل التسريع في عملية منح الموافقة، وبالتالي يتعرض إلى صور الفساد الإداري وينتفي وجود نظام النافذة الواحدة.

٣. الالتزام بتوفير مناخ استثماري متطور ومتقدم ملتزم بوسائل التكنلوجيا العالية وملتزماً بالتوقيتات الخاصة بمنح الفرصة الاستثمارية وبعيداً عن التعقيدات الإدارية والروتين والبيروقراطية الإدارية من أجل القضاء على صور الفساد كافة، وبالتالي فإنه يشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب على اخذ الفرص الاستثمارية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. احمد، عمر جبار، ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٩.

٢. أفندي، عطية حسين، اتجاهات جديدة في الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١.

٣. بن يونس، عمر محمد، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة إلى العالم الافتراضي وقانونه، ط٢، مكتبة عبدالحميد شوهان العامة، عمان، ٢٠٠٤.

٤. بوادي، حسنين المحمدي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٥. حماد، رافد محمد واسود، عبد رزيج، الشفافية الإدارية في العراق واقعها وطرق تعزيزها، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢، الجزء الأول، تموز، ٢٠٢٢.

٦. دائرة النافذة الواحدة، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار: https://investpromo.gov.iq/ar/one-stop-shop/

٧. عبداللطيف، سامر مؤيد، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، كربلاء، العدد ١، السنة ٦، ٢٠١٤.

٨. علي، توركان ابراهيم، الحكومة الالكترونية وأثرها على ابرام العقود الالكترونية، بحث منشور، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد ٣٩، المجلد ١٠، ٢٠٢١.

٩. الفضل، مؤيد عبدالحسين والرماحي، حنان عبدالامير، دور النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢، المجلد ٩، السنة ١١، ٢٠١٥.

١٠. الفكيكي، علي محمود، نحو بيئة استثمارية جاذبة، بحث منشور، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد ١٤، الجزء الثاني، ٢٠١٠.

١١. قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.

١٢. القريشي، عمر موسى جعفر، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، ٢٠١٢.

١٣. لقاء مكتوب مع مدير قسم النافذة الواحدة – هيئة الاستثمار المهندس عماد أحمد فرهود، العراق، بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٦.

١٤. الملا، عبدالرحمن مصطفى والياسري، مها طالب نوح، دور الحكومة الالكترونية في الأداء المؤسسي، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٠٩، المجلد ٢٤، ٢٠١٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

15. David Cameron British, Barry O'Farrell, Transforming the citizen experience One Stop Shop for public services 2012.
16. John, Frank, Amanda, and Kirsty, "Critical Factors in the Success of One Stop Shops as a Model of Service Delivery within Rural Locations" 2007.